

Distr.: General
27 February 2017
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البندان ١٩ و ٧٣ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار

العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من
أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية
وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

موجز

أعدت مذكرة المعلومات الأساسية هذه استجابة للفقرة ١٩ من القرار ٣٠٣/٧٠،
التي تطلب إلى الأمين العام إعداد مذكرة معلومات أساسية، تتضمن مقترحات مواضيع
للجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات في المؤتمر، لينظر فيها الاجتماع التحضيري المقرر
عقده يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وتوجز
المذكرة حالة تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة واتجاهاته وما يصادفه من تحديات
ويحمله من فرص، فهي تنظر في كل غاية من الغايات وفي مسألتي التمويل وبناء القدرات
الشاملتين لعدة قطاعات، وتقترح، بناء على ذلك، سبعة مواضيع للجلسات الحوارية المتعلقة
بإقامة الشراكات في المؤتمر.



أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٧٠ عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وسيعقد المؤتمر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وسيترافق مع اليوم العالمي للمحيطات، الذي يُحتفل به سنويا في ٨ حزيران/يونيه. وسيكون الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو "محيطاتنا مستقبلا: إقامة الشراكات من أجل تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة".

٢ - وأعدت مذكرة المعلومات الأساسية هذه استجابة للفقرة ١٩ من القرار ٣٠٣/٧٠، التي تطلب إلى الأمين العام إعداد مذكرة معلومات أساسية، تتضمن مقترحا بشأن مواضيع الجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات في المؤتمر، لينظر فيها الاجتماع التحضيري المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧.

٣ - وقد أسهمت بيانات لوضع هذه المذكرة كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى (انظر المرفق). وأخذت في الاعتبار أيضا الإسهامات المقدمة من العملية التحضيرية غير الرسمية بقيادة الفريق الاستشاري للمشاركين في استضافة المؤتمر.

ثانيا - الأنشطة المتصلة بتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة والتحديات والفرص التي ينطوي عليها

١ - الحالة والاتجاهات

٤ - إن المحيطات والبحار ومواردها تدعم سبل رزق الإنسان ورفاهه. وهي دعامة تقوم عليها جهود القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والعمالة، والسياحة، والحماية من الكوارث الطبيعية. إنها توفر للبشر المياه والأوكسجين وتعمل في الوقت نفسه باعتبارها العامل الرئيسي لضبط المناخ العالمي وبوصفها بالوعة هامة لغازات الدفيئة.

٥ - وتوفر النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية أساسا حيويا لسبل كسب العيش للعديد من المجتمعات الساحلية، ولا سيما في البلدان النامية. ويعتمد أكثر من ٣ بلايين شخص على الأسماك كمصدر للبروتينات الحيوانية. ويعتمد نحو ٣٠٠ مليون شخص على مصايد الأسماك البحرية كسبل لكسب العيش، ٩٠ في المائة منهم صيادون حرفيون صغار. ويشهد استهلاك الأسماك زيادة في جميع البلدان.

٦ - بيد أن الأنشطة البشرية بحرا وبرا لا تزال تهدد المحيطات والبحار والموارد البحرية. فالتلوث البحري والقمامة، التي تأتي نسبة ٨٠ في المائة منهما من مصادر برية، يضران بصحة المحيطات. والأنواع الدخيلة المغيرة، التي ظهرت نتيجة عوامل منها مياه صابورة السفن وتربية الأحياء البحرية والسياحة، تلحق أضرارا جسيمة بالنظم الإيكولوجية الأصلية. كما أن المحيطات تمتص ربع إجمالي كمية ثاني أكسيد الكربون الصادر عن النشاط البشري، وهذه النسبة ترفع معدل حموضة مياه البحار، ما يؤدي بدوره إلى عواقب وخيمة على النظم الإيكولوجية البحرية. وأظهرت الدراسات أن حموضة المحيطات زادت بنسبة ٢٧ في المائة منذ بداية الثورة الصناعية^(١)، وتفيد التوقعات أن نسبة حموضة المحيطات يمكن أن تزيد بنسبة ١٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وتتوقع بعض التقديرات أن ما يصل إلى ٦٠ في المائة من الكتلة الأحيائية الحالية في المحيطات يمكن أن تتأثر إيجابا أو سلبا بانبعثات ثاني أكسيد الكربون وبتغير المناخ، مع ما يلحقه ذلك من أضرار جسيمة بخدمات النظم الإيكولوجية، وستكون نسبة ٩٠ في المائة من الشعاب المرجانية مهددة بحلول عام ٢٠٣٠ ما لم تُتخذ تدابير وقائية^(٢).

٧ - وتزيد ممارسات الصيد المدمرة والإفراط في استغلال الموارد السمكية وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم الضغوط على النظم الإيكولوجية البحرية، وبات الآن نحو ثلث كل الأرصدة السمكية دون المستويات المستدامة، بعدما كانت هذه النسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٧٤^(٣). وتزيد الإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك من تفاقم المشكلة بتشجيع تجاوز حدود الطاقة على التحمّل في الصيد.

٨ - ولتدهور النظم الإيكولوجية والموائل الساحلية والبحرية تأثير مباشر أشد على الفئات الضعيفة. فالدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص، بثقافتها واقتصاداتها الشديدة الترابط بالمحيطات، تعاني بشدة من تدهور النظم الإيكولوجية البحرية.

(١) Intergovernmental Panel on Climate Change, "Social, economic and ethical concepts and methods" and "Drivers, trends and mitigation", in *Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change*, Ottmar Edenhofer and others, eds. (New York, Cambridge University Press, 2014)

(٢) انظر United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "How oceans- and seas-related measures contribute to the economic, social and environmental dimensions of sustainable development: local and regional experiences" (2014). مترجم من الرابط https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1339Non_recurrent_e_publication_Oceans_final.%20version.pdf

(٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ٢٠١٦: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع (روما، ٢٠١٦).

٩ - ويشير التقييم المتكامل العالمي الأول للبيئة البحرية إلى أن محيطات العالم تواجه ضغوطاً متزامنة وأنها تشهد آثاراً بلغت ضخامتها حداً توشك عنده الطاقة الاستيعابية للمحيطات على النفاذ أو نفذت بالفعل في بعض الحالات وأن التأخر في تنفيذ الحلول للمشاكل التي سبق تحديدها سيؤدي إلى تكبُّد تكاليف بيئية واجتماعية واقتصادية أكبر^(٤). ويُرتقب أن يؤدي النمو المتوقع لسكان العالم بحيث يصل عددهم ٩,٦ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ إلى تفاقم الوضع ما لم تُتخذ تدابير مضادة.

١٠ - وفي مواجهة هذا الوضع، تُتخذ إجراءات من جانب الحكومات والمنظمات والأفراد. فقد اعتمدت عدة صكوك دولية للتصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه المحيطات والبحار، أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ ضمنه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتستكمل هذه الاتفاقية واتفاقات تنفيذها^(٥) شبكةً شاملة من الصكوك التي تنظم جوانب مختلفة متصلة باستخدام المحيطات ومواردها والبيئة البحرية، بدءاً من النقل البحري ومروراً باستغلال الموارد الحية وغير الحية ووصولاً إلى التلوث من مصادر مختلفة.

١١ - واستُحدث عدد من الأدوات المتكاملة والمتعددة التخصصات والمشاركة بين القطاعات للمساعدة في إدارة الأنشطة في المحيطات والبحار بطريقة أكثر استدامة، بينها نُهج النظام الإيكولوجي وأدوات الإدارة القائمة على أساس المنطقة، مثل التخطيط المكاني البحري والمناطق البحرية المحمية. وشهدت المحميات البحرية في العالم زيادة هائلة من حيث عددها وحجمها في السنوات العشرين الماضية؛ فهناك حالياً ٦٨٨ ١٤ محمية بحرية تغطي مساحة تناهز ١٥ مليون كلم مربع أو ما نسبته ٤,١٢ في المائة من مساحة المحيطات. وزاد أيضاً عدد الدول التي تقوم بخطوات لتنفيذ التخطيط المكاني البحري.

١٢ - وبات يُنظر أكثر فأكثر إلى الاقتصادات القائمة على المحيطات، التي تعتمد على مصائد الأسماك والسياحة وتربية الأحياء المائية والطاقات البحرية المتجددة والتكنولوجيا الأحيائية البحرية وغيرها من الأنشطة، باعتبارها سبيلاً إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٤) انظر "United Nations, "The First Global Integrated Marine Assessment: World Ocean Assessment I" (2016). متاح عبر الرابط www.un.org/depts/los/global_reporting/WOA_RPROC/WOACompilation.pdf.

(٥) الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، واتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال.

٢ - التحديات والفرص التي ينطوي عليها تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة

١٣ - ينطوي تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة على تحديات وفرص في آن معا. ويتبدى من الغايات المدرجة في إطار الهدف ١٤ وجود أوجه ترابط وعلائق وثيقة فيما بينها وضمن كل منها. ومن شأن تحقيق أداء جيد في أي منها أن يعجل في إحراز تقدم في غيرها. فعلى سبيل المثال، ستكون وسائل التنفيذ المحددة في إطار الغايتين ١٤-أ و ١٤-ج بالغة الأهمية لتحقيق سائر مجالات الهدف ١٤. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد التطبيق الفعال للإطار القانوني الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها. وعلى العكس من ذلك، فإن عدم تحقيق بعض الغايات سيؤثر سلبا على كثير من الغايات الأخرى: وخير دليل على ذلك هو الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في إطار الغاية ١٤-٢. وإضافة إلى ذلك، سيعتمد تحقيق بعض الغايات في إطار الهدف ١٤ على مجموعة واسعة من الإجراءات المتخذة في إطار أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما فيها تلك المتصلة بالأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والتصنيع والبنية التحتية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. لذا ينبغي أن تؤخذ أوجه التفاعل هذه في الاعتبار عند مناقشة تنفيذ الهدف ١٤.

١٤ - وينظر الجزء التالي في الغايات العشر الواردة في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وكذلك في أبعاد التمويل وبناء القدرات كوسيلة لتنفيذها.

الغاية ١٤-١: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥

١٥ - ينجم التلوث البحري عن عدد من المصادر البرية والبحرية، بما في ذلك التصريفات النهرية، والصرف الزراعي والصناعي، ومصبات صرف المدن، والنفايات البلدية أو الصناعية السائلة، والترسب الجوي، وإلقاء النفايات غير القانوني أو العشوائي، والحوادث (مثل الانسكابات النفطية)، وعمليات صيد الأسماك، والنقل البحري والأنشطة البحرية (مثل التعدين في قاع البحار). وينجم أكثر من ٨٠ في المائة من التلوث البحري عن مصادر برية. ولا يزال ظهور الأنواع الدخيلة المُغيرة، بما في ذلك من خلال تبادل مياه صابورة السفن، يشكل مصدر قلق كبيرا.

١٦ - وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، وُضعت قواعد ومعايير عالمية تنظم معظم مصادر التلوث الناجم عن السفن. ويجرى حاليا القيام بخطوات لمواصلة تعزيز الإنفاذ الموحد لتلك القواعد والمعايير في جميع أنحاء العالم. وأحرز تقدم جيد في خفض التلوث الناجم عن السفن التي شهدت حوادث كارثية (كالتحطم والاصطدام والجنوح) والآثار المزمنة الناجمة

عن تصريف المواد في إطار العمليات الاعتيادية^(٦). وأحرزَ أيضا تقدم في تحسين القدرات على الاستجابة، وإن كان لا يزال يتعين القيام بالكثير^(٤). وفيما يتعلق بالتلوث الناجم عن القمامة، كانت العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن هي عدم وجود أو عدم كفاية منشآت الاستقبال في العديد من الموانئ (انظر A/71/74). وجرى القيام أيضا بخطوات لخفض أو، حيثما أمكن، القضاء على الكثير من آثار الفلزات الثقيلة والمواد الخطرة، وتسجّل حاليا اتجاهات إيجابية في بعض أنحاء العالم، وإن كانت بعض المناطق المحلية لا تزال تواجه مشاكل في هذا الصدد. وطُورت أيضا على نطاق واسع تكنولوجيات وعمليات جديدة يمكن أن تعالج تلك المشاكل، بيد أن ثمة ثغرات في القدرات اللازمة لتطبيق تلك العمليات، إذ تترتب عليها تكاليف باهظة.

١٧ - وتتجاوز الكثافة السكانية في المناطق الساحلية الكثافة السكانية في المناطق غير الساحلية، وسوف يزيد التوسع الحضري، بالاقتران مع الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم، من تسارع هذا الاتجاه. وتتمركز في المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي نسبة عالية وغير متناسبة من الموانئ والبنى التحتية الساحلية، والاستخدامات المكثفة للأراضي الساحلية، وأنشطة صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد خلف هذا الاتجاه بالفعل آثارا بيئية هامة على المحيطات والبحار، وبخاصة نتيجة لافتقار المدن الساحلية إلى إدارة سليمة بيئيا للنفايات (انظر A/70/112). وتمثل المياه المستعملة، وتلوث المغذيات، وتصريف النفايات الصلبة، بما في ذلك القمامة واللدائن والدقائق الدقيقة، تهديدا كبيرا. ومن شأن عمليات التكنولوجيات الجديدة لمعالجة المياه المستعملة وإدارة النفايات أن تمكن من التقليل إلى أدنى حد من المشاكل، ولكن قد تكون هناك ثغرات في القدرة على تطبيق هذه العمليات، غالبا بسبب التكاليف المرتبطة بها وبوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية.

١٨ - وفي حين أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر الإطار القانوني العام لمعالجة التلوث البحري من مصادر برية، فإن برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية يمثل حاليا الآلية العالمية الوحيدة المكرسة تماما لمعالجة هذه المسألة. وبموجب إطار برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، أعد حوالي ٩٨ بلدا خطط عمل وطنية و/أو خططا/استراتيجيات وطنية ذات صلة لمعالجة التلوث البري. بيد أن الافتقار إلى نظم المحاري ومحطات معالجة المياه المستعملة، ولا سيما بالنسبة للمستوطنات الحضرية الكبيرة، لا يزال يشكل تهديدا كبيرا للمحيطات.

(٦) انظر، (٢٠١٦) United Nations, "The First Global Integrated Marine Assessment: World Ocean Assessment I", chap. 17.

١٩ - ومن شأن السياسات الرامية إلى تقليل التلوث البحري أن تحد من ضعف النظم الإيكولوجية البحرية. فعلى سبيل المثال، ينبغي اعتبار تعزيز إدارة النفايات في المناطق الحضرية الساحلية أولوية، كما ينبغي تقليل تلوث مصادر المياه العذبة التي تنقل الملوثات إلى البيئة البحرية. ولأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين أهمية كبرى في إدماج مبادئ وممارسات الاقتصاد "الدائري" المتعلقة بزيادة كفاءة استخدام الموارد وإعادة تدويرها والتقليل إلى أدنى حد من التصريفات الضارة بالبيئة.

الغاية ١٤-٢: إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحماتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام ٢٠٢٠

٢٠ - تنطوي إدارة النظم الإيكولوجية على نحو مستدام على تحقيق التوازن بين الاستخدام المستدام وحفظ التنوع البيولوجي والموائل استناداً إلى أفضل المعلومات العلمية والبيانات والمعارف المتاحة وأفضل الممارسات. بيد أنه لا يبدو في كثير من الأحيان أن هناك عملية واضحة لمعالجة الفجوات المعرفية وضمان إتاحة المشورة السليمة للإدارة فيما يتعلق بموارد مصائد الأسماك والموائل والعمليات الطبيعية المهمة.

٢١ - وقد ألفت المساهمات في هذه المذكرة الضوء على مسألة الافتقار إلى أطر قوية ومنسقة لوضع وتنفيذ الإدارة والتخطيط المتكاملين للمناطق الساحلية والمحيطات وكذلك إلى نهج النظام الإيكولوجي. وعلاوة على ذلك، تم التشديد على الحاجة إلى تشريعات وطنية فعالة، ومشاركة المجتمع المدني، وتعزيز الأطر والقدرات الإدارية والتقنية، والترتيبات المؤسسية التي تعزز ضمان رصد ومراقبة التشريعات والإشراف عليها وإنفاذها. ومن شأن تقاسم المعارف والممارسات على نحو أكثر انتظاماً أن يساعد في معالجة مشاكل التنسيق والحاجة إلى إشراك الجهات العامة والخاصة على حد سواء.

٢٢ - إن أهمية النظم الإيكولوجية ونهج النظم الإيكولوجية، وضرورة تعزيز قدرتها على الصمود، أمر معترف به منذ زمن طويل كأساس للإدارة المستدامة للبيئة البحرية والموارد البحرية (انظر، على سبيل المثال، القرار ٢٣٥/٧٠). ويتعين الجمع، قدر الإمكان، ما بين وضع وتنفيذ أدوات الإدارة القائمة على أساس المنطقه وتدابير الحفظ والإدارة الملائمة الأخرى، مع مراعاة الحاجة إلى تفادي آثار سلبية في مناطق أخرى (انظر [A/CONF.210/2016/5](#)).

٢٣ - وتتطلب الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الساحلية إشراك المجتمعات الساحلية ومساهمتها باطراد. وينبغي أن تعزز الأطر التشريعية والسياساتية التنظيم المجتمعي وتتيح المشاركة الكاملة للمجتمعات في إدارة الموارد البحرية بوصفها جهات قيمة عليها، إذ أن مشاركتها تساعد على تحقيق نتائج أفضل من حيث التنوع البيولوجي.

الغاية ١٤-٣: تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

٢٤ - ويشير عدد كبير من الأبحاث التي أخذت في الظهور إلى أن العديد من آثار تحمض المحيطات على الكائنات البحرية والنظم الإيكولوجية ستكون آثارا متقلبة ومعقدة، وتؤثر بشكل مختلف في مراحل التطور والبلوغ لجميع الأنواع الحية على حسب الجينات الوراثية، وآليات التكيف المسبق، وتضافر العوامل البيئية. ويُتوقع أيضا أن يترتب على تحمض المحيطات آثار اجتماعية - اقتصادية كبيرة، وخاصة على المجتمعات والقطاعات الاقتصادية التي تعتمد على المحيطات ومواردها (انظر A/68/71).

٢٥ - وستتضاعف الآثار السلبية الكبيرة لتحمض المحيطات على النظم الإيكولوجية بفعل الآثار الناجمة عن تغير المناخ، التي تشمل احترار المحيطات وتديني قابلية ثاني أكسيد الكربون للذوبان وتغير التيارات ونزع الأكسجين. ويتسبب احترار المحيطات أيضا في تغير سلوك الأرصدة السمكية، إذ يدفعها عموما نحو القطبين ونحو مياه أعمق، ويتسبب أيضا في تغير معدلات الأيض الغذائي والنطاق الحيوي لبعض الأنواع وإنتاجيتها. ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر الموائل الطبيعية ويشكل تهديدا كبيرا للمستوطنات الساحلية في جميع أنحاء العالم. وآثار جميع هذه التهديدات واضحة بالفعل ويتوقع أن تزداد^(٤).

٢٦ - ويتوقف التحكم على الأمد الطويل في تحمض المحيطات على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وفي هذا الصدد، سيكون التنفيذ الفعال لاتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ أمرا مفيدا.

٢٧ - وفي الوقت الراهن لا وجود لأي صك دولي عالمي مكرس لمعالجة تحمض المحيطات أو آثاره عليها. لكن، هناك عدد من الصكوك الدولية القائمة، على الصعيدين العالمي والإقليمي، التي قد تتضمن أحكاما ذات صلة (انظر الوثيقة A/68/71، الفقرات ٤٢ إلى ٥٠).

٢٨ - وستكتسي حماية المحيطات والبحار وإدارتها المستدامة أهمية حاسمة لبناء قدرة النظم الإيكولوجية للمحيطات على مقاومة آثار تحمض المحيطات وتغير المناخ وكذلك لدعم دورها بوصفها بالوعات للكربون، بما يتيح تحقيق هدي التكيف والتخفيف. فعلى سبيل المثال، تقلل حماية الموائل الساحلية مثل الجزر الحاجزة والشعاب المرجانية وأشجار المنغروف والأراضي

الرطوبة ضعف الإنسان في مواجهة تغير المناخ وتوفير البنى التحتية الطبيعية (مثل الحماية من الأعاصير) التي يعتمد عليها الناس.

٢٩ - وتوجد فرص هامة أيضا من خلال تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، واتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، والمنظمات العلمية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من أجل إجراء بحوث للوصول إلى فهم للتأثيرات والمخاطر المرتبطة بتحمض المحيطات وتغير المناخ.

الغاية ١٤-٤: تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصد السميكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠

٣٠ - يشكل الإفراط في استغلال الموارد السميكية وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة تهديدا كبيرا لاستدامة مصائد الأسماك، وللشبكة الغذائية في المحيطات، وللأمن الغذائي والصحة وسبل العيش المستدامة على الصعيد العالمي.

٣١ - وكثيرا ما ينال من الجهود التي تبذل لمعالجة الصيد المفرط انعدام الإدارة القائمة على العلم، وضعف الحوكمة والقدرات المؤسسية، لا سيما في البلدان النامية، وحدوث تدن في جمع البيانات وتحليلها وفي القدرة على الرصد.

٣٢ - ويعالج عدد من الصكوك الدولية، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال، مسألة الحفظ والاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية والتعاون بين الدول لذلك الغرض. ومن المتوقع أن يمثل سريان وتنفيذ اتفاق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني ودون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه تقدما كبيرا في مكافحة هذا النوع من الصيد على الصعيد العالمي.

٣٣ - وسيكون للاستهلاك والإنتاج المستدامين دور رئيسي في تخفيف الضغط على النظم الإيكولوجية الطبيعية، وخاصة على السمك كمصدر للغذاء. وتؤثر تغيرات أنماط الاستهلاك في الطلب على الأغذية ويمكن أن تقلل الضغط على الأرصد السميكية. كما أن تدابير الحفظ والإدارة، مثل التقليل من المرتجع من الأسماك والمصيد العرضي وفرض انتهاج أساليب صيد أقل تدميرا وتنفيذ الصكوك ذات الصلة، يمكن أن تعود بالفائدة على الأرصد السميكية. وفي

حين قد يكون تحسين إدارة مصائد الأسماك مكلفا، فإن فوائد الانتعاش تفوق بشكل كبير تكاليف الإدارة، إذ يفوق متوسط نسبة الفوائد إلى التكاليف ١٠ إلى ١^(٧).

٣٤ - وبوسع الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تسعى إلى تطبيق مجموعة من الصكوك المتصلة بالسوق، بما في ذلك برامج التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات، لتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في كل من أنشطة صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وزاد إنتاج الأغذية البحرية المعتمدة بشهادات في إطار مبادرات الاستدامة العالمية ٤٠ مرة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥، وهو يمثل الآن أكثر من ١٤ في المائة من الإنتاج العالمي^(٨). بيد أن لجنة مصائد الأسماك التابعة للفاو أعربت عن القلق من أن انتشار معايير وخطط توسيم إيكولوجي خاصة قد يؤدي إلى فرض حواجز وقيود تجارية. ويجري العمل على وضع إطار تقييم لتقدير مدى مطابقة خطط التوسيم الإيكولوجي العامة والخاصة للمبادئ التوجيهية الدولية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصائد الأسماك البحرية ووضع مبادئ توجيهية طوعية بشأن خطط توثيق الصيد (انظر القرار ٧٠/٧٥).

٣٥ - وفي الوقت الراهن، يوفر إنتاج تربية الأحياء المائية، وهو قطاع يشهد نموا سريعا، نصف المنتجات السمكية المدرجة في الإحصاءات العالمية. بيد أن العديد من الدول والمناطق تفتقر إلى الحوكمة والترتيبات التنظيمية ذات الصلة في هذا القطاع، وهو ما يشكل خطرا على كل من مستهلكي الأسماك والموارد والموائل البحرية المجاورة.

الغاية ١٤-٥: حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠

٣٦ - يتمثل الهدف الرئيسي لتدابير الحفظ في إعادة بناء وحماية المناطق الساحلية والبحرية ومواردها؛ ولكنها من شأنها أيضا أن تدعم أنشطة قيمة اقتصاديا وأن تكون لها آثار اجتماعية هامة^(٩). ويمكن استخدام تدابير الحفظ وأدوات الإدارة القائمة على أساس المنطقة للمساعدة في تحقيق الغاية ١٤-٥، بما في ذلك من خلال تطبيق نهج نظام إيكولوجي، والتخطيط المكاني البحري، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وإنشاء محميات بحرية.

(٧) Christopher Costello and Tracey Mangin, Country-level costs vs. benefits of improved fishery management, May 2015. <http://www.oceanprosperityroadmap.org/wp-content/uploads/2015/05/6.-Country-Level-Costs-vs.-Benefits-Fishery-Management-Report-5-26-15A.pdf>

(٨) Jason Potts and others, *State of Sustainability Initiative Review: Standards and the Blue Economy* (٨) (Winnipeg, Canada, International Institute for Sustainable Development, 2016) متاح عبر الرابط التالي: www.iisd.org/sites/default/files/publications/ssi-blue-economy-2016.pdf

٣٧ - وعلى الرغم من أن نطاق تغطية المحميات البحرية قد زاد بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي، فإن توزيعها الجغرافي يشوبه الانحراف، إذ يشكل عدد قليل من البلدان معظم المياه التي أعلنت مناطق بحرية محمية^(٩). ولا تغطي المناطق البحرية المحمية سوى ١ في المائة من مجموع المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويعتبر أن الحماية البحرية بشكل عام ضعيفة، إذ يصنف حوالي سدس مجموع مساحة المناطق بأنها "مناطق حظر الصيد" (أي أن أنشطة صيد الأسماك والأنشطة الاستخراجية الأخرى محظورة فيها)^(١٠). ويشكك البعض فيما إذا كان الاتجاه نحو إنشاء مناطق بحرية محمية كبيرة نائية يفضي إلى إنشاء شبكة عالمية مترابطة وفعالة وتمثيلية تدار بشكل عادل. وللوفاء على نحو أفضل بالأهداف العالمية في مجال الحفظ، يجب استحداث جميع أنواع المناطق البحرية المحمية، بما في ذلك المناطق الأصغر في البحار "المتروبولية" التي تشهد كثافة أكبر في استخدامها^(١١) ويرى بعض الأخصائيين أن هناك حالياً اعتماداً مفرطاً على استخدام المناطق البحرية المحمية كأداة إدارية، وأنه ينبغي ألا تعتبر إلا واحدة من عدة آليات لحماية البيئة البحرية.

٣٨ - وعلى الرغم من قصص النجاحات المحلية التي تآتت عن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية وإنشاء المناطق المحمية البحرية، يستمر تناقص التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية مع اشتداد الضغوط. فالعديد من المناطق المحمية تقع في مناطق نائية بعيداً عن الأنشطة التجارية وبالتالي فإنها لا تكفل حماية الأنواع والموائل والتجمعات الأكثر تعرضاً للخطر^(٤). ويتأثر العديد من المناطق البحرية المحمية بالصيد غير المشروع، أو الأنظمة القانونية التي تتيح الصيد الضار، أو هجرة الحيوانات خارج الحدود بسبب تواصل الموائل أو نظراً لعدم كفاية نطاقات المحميات. ولا يزال عدم فعالية الإدارة أحد أكبر المشاكل التي تواجه النظام الحالي للمناطق البحرية المحمية، لأسباب منها عدم الوعي، وتعدد الولايات القضائية وتجزؤ عملية صنع القرارات، والتعارض بين مختلف الأنشطة والمستعملين، وقصور الحوكمة.

٣٩ - ولا يزال من الصعب التنبؤ بالمنافع الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن المناطق البحرية المحمية. فالجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، لا تشارك في كثير من الأحيان مشاركة كافية في اتخاذ تدابير الحفظ وتحديد وإدارتها حسب المناطق. وحيثما تتأثر سبل العيش بتدابير الحفظ والإدارة، ينبغي إتاحة مصادر رزق بديلة لمجتمعات المحلية.

(٩) Graham J. Edgar and others, "Global conservation outcomes depend on marine protected areas with five key features", *Nature*, vol. 506, No. 7487 (February 2014)

(١٠) Lisa Boonzaier and Daniel Pauly, "Marine protection targets: an updated assessment of global progress", *Oryx*, vol. 50, No. 1 (January 2016), and A. Milam and others, "Maintaining a global data set on protected areas", in Lucas N. Joppa, Jonathan E. M. Baillie and John G. Robinson, eds., *Protected Areas: Are They Safeguarding Biodiversity?* (Chichester, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, John Wiley and Sons, 2016)

(١١) P. J. S. Jones and E. M. De Santo, "Viewpoint—is the race for remote, very large marine protected areas (VLMPAs) taking us down the wrong track?", *Marine Policy*, vol. 73 (November 2016)

ولا بد من وضع تدابير إنفاذ فعالة، بما في ذلك تدابير تقليدية ومجتمعية، لدعم مبادرات الحفظ^(١٢).

الغاية ١٤-٦ حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٠ - تحظى الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك بالاهتمام على الصعيد العالمي بسبب علاقتها المعقدة بالتجارة والاستدامة البيئية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية^(١٢). وقد تأتي الإعانات وغيرها من تدابير الدعم لصناعة صيد الأسماك في أشكال عديدة وتمنح لأغراض متنوعة. ولئن كان من الممكن أن تعود هذه الإعانات بفوائد ملموسة إذا أحسن تصميمها، فيمكن أن تسهم فعلياً في الإفراط في قدرات الصيد وفي الإفراط في صيد الأسماك، ويمكن أن تؤدي إلى الإضرار بالتجارة وإلى تشويهها حتى في المصائد المدارة إدارة فعالة.

٤١ - وعلى الرغم من إجراء مناقشات في إطار منظمة التجارة العالمية لأكثر من عقد من الزمن، لا يوجد حتى الآن إطار متعدد الأطراف لتنظيم الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك. وإضافة إلى مفاوضات منظمة التجارة العالمية، طُرحت مبادرات دولية وإقليمية أخرى خلال العامين الماضيين، عن طريق مبادرات مجموعات الدول الأعضاء في المنظمة والاتفاقات التجارية الإقليمية على السواء. وأخذ بعض الحكومات في إدخال إصلاحات على الصعيد الوطني للحد من الإعانات التي يمكن أن تسهم في الإفراط في الصيد والإفراط في قدرات الصيد، ولتحويل الدعم نحو أنشطة أكثر استدامة وأقل ضرراً. ومن المهم الاستفادة من هذه الجهود عند التصدي للتحديات القائمة.

٤٢ - وفي إطار الجهود المستمرة الرامية إلى تحديد حل فعال يمكن تطبيقه على الصعيد المتعدد الأطراف، تدعو الحاجة إلى مراعاة الاحتياجات المتعلقة بالتنمية وسبل العيش للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، كما تدعو الحاجة إلى مراعاة مصالح مجتمعات الصيد التقليدية واحتياجاتها. وسيكون من المهم أيضاً التوصل إلى اتفاق بشأن المحتوى والتسلسل وأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية والدعم اللازم للبلدان النامية كي تستخدم مواردها الخاصة بطريقة مستدامة.

(١٢) U. Rashid Sumaila and others, "A bottom-up re-estimation of global fisheries subsidies", *Journal of Bioeconomics*, vol. 12, No. 3 (October 2010).

الغاية ١٤-٧: زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام ٢٠٣٠

٤٣ - تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات خاصة في مجال التنمية المستدامة، منها قلة السكان، ومحدودية الموارد، والتعرض للكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية، والاعتماد الكبير على الواردات الخارجية، وقلة أو انعدام فرص تحقيق وفورات الحجم. وغالبا ما تشترك معها أقل البلدان نمواً في العديد من هذه التحديات.

٤٤ - وهناك ترابط بين التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وجدول الأعمال بشأن المحيطات. فلعديد من هذه الدول مناطق بحرية أكبر من أراضيها بشكل غير متناسب. وتغلب مصائد الأسماك والسياحة حالياً على الصناعات المعتمدة على المحيطات في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان الساحلية نمواً، ويشكل النقل البحري شريان حياتها في الأسواق العالمية.

٤٥ - ويمكن أن تدرج الفوائد الاقتصادية المتأتية من المحيطات للدول الجزرية الصغيرة النامية والعديد من أقل البلدان نمواً في إطار "النمو الأزرق" أو "الاقتصاد الأزرق" المستدام: وهو مفهوم يهدف إلى التوفيق بين النمو الاقتصادي المتصل بالمحيطات وتحسين سبل العيش والعدالة الاجتماعية، وتعزيز شفافية النظم الغذائية وموثوقيتها وأمنها على أساس الاستخدام المستدام للموارد.

٤٦ - وما انفك الاستغلال المفرط للموارد البحرية الحية، والتلوث البري، وعدم كفاية نظم رصد مصائد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها تهدد استدامة مصائد الأسماك على الأمد الطويل في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وجميع هذه الدول أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويصعب بصفة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً تنفيذ القواعد والأطر الإدارية لمعالجة مشكلة الصيد المفرط، بسبب افتقارها إلى القدرات في بعض الحالات. وبالرغم من هذه الصعوبات، فإن إدارة مصائد الأسماك والقيمة الاقتصادية التي تحققها الدول الجزرية الصغيرة النامية من مصائد الأسماك آخذة في التحسن بفضل عدد من التدابير.

٤٧ - وتعتمد صناعة السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بدرجة كبيرة للغاية على المحيطات والسواحل والموارد البحرية. وتمثل السياحة أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي في العديد من هذه الدول، وتمثل ٩ في المائة من مجموع الصادرات. غير أن نمو هذه الصناعة غالباً ما يؤدي إلى فقدان الموائل الهشة والتنوع البيولوجي، والتلوث البحري، وقصور إدارة النفايات، واستهلاك الموارد، والمنافسة، وقلة مشاركة المجتمعات المحلية واستفادتها. وإضافة إلى ذلك، فإن صناعة السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان الساحلية نمواً عرضة

لآثار تغير المناخ وللتقلبات في الاقتصادات العالمية^(٤). وفي مواجهة هذه التحديات، تتخذ دوائر السياحة خطوات نحو تعزيز الاستدامة وزيادة العمالة المحلية، وتكوين سلاسل الإمداد المحلية وتعهدا، وإدارة الأنشطة التجارية المحلية غير الرسمية، وتشجيع المبادرات المجتمعية.

٤٨ - وهناك أيضا فرص لاستكمال القطاعات التقليدية لصيد الأسماك والسياحة بمجموعة من الصناعات الأخرى. فتربية المائيات يمكن أن تكون عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد الأزرق، إذا تم القيام بالاستثمارات الضرورية للتمكين من وضع السياسات والأطر القانونية، وإجراء البحوث التطبيقية، وبناء القدرات، وتوفير المعلومات اللازمة لتحقيق استدامة تربية المائيات. وحددت مصادر الطاقة المتجددة البحرية باعتبارها مجالات ذات أولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في خطة عمل مارتينيك لتنمية الطاقة المتجددة في الجزر، التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم الانتقال إلى الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها الطاقة البحرية. ويظل استكشاف قاع البحار واستغلال المعادن وغيرها من الموارد موضع اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن أن تتيح التكنولوجيا الأحيائية البحرية لهذه الدول وأقل الدول الساحلية نموا خيارا لتنمية اقتصاداتها. وأخيرا، هناك فرص كبيرة لإيجاد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة مثل "مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة" و "السندات الزرقاء".

الغاية ١٤-أ: زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا

٤٩ - الفهم العلمي أساسي للتنبؤ والتخفيف من الآثار وتوجيه جهود المجتمعات للتكيف مع تأثيرات المحيطات على حياة البشر وعلى الهياكل الأساسية في مختلف النطاقات المكانية والزمانية. وتوجد مجموعة من الأنشطة تهدف إلى تعزيز قاعدة المعارف العلمية بشأن المحيطات^(١٣). وأنشأ معظم الدول والمنظمات المعنية هياكل أساسية مؤسسية للاضطلاع بأنشطة أو برامج معينة ذات صلة بالعلوم البحرية، من قبيل المعاهد الأوقيانوغرافية، قد تكون وطنية أو إقليمية أو عالمية من حيث نطاقها وتأثيرها. ووضعت عدة دول سياسات بحرية تشمل خططاً واستراتيجيات للعلوم والتكنولوجيا البحرية ترمي إلى بناء القدرات البشرية والتقنية اللازمة. كما أنشأ عدد من البلدان النامية هياكل أساسية محددة فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا البحرية، لكن هذه الهياكل في درجات مختلفة من التطوير (انظر الوثيقة

(١٣) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات من الحصر الإلكتروني لولايات وأنشطة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات (www.unoceans.org/inventory/en/).

69/65/A). وتضطلع وكالات الأمم المتحدة بأنشطة فيما يتعلق بتعزيز قاعدة المعارف وتهد نظم المعلومات التي تغطي ميادين العلوم ذات الصلة.

٥٠ - وبالرغم من هذه الجهود، فإن فهمنا للعمليات الحالية لا يساير وتيرة التغييرات الجارية في المحيطات. ولا بد من تحسين فهم عمليات النظم الإيكولوجية ووظائفها وآثارها على حفظ النظم الإيكولوجية وردها إلى حالتها الأصلية، والحدود والنقاط الحرجة الإيكولوجية، والتكيف الاجتماعي - الإيكولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن الآثار على التنوع البيولوجي وإنتاجية المحيطات الناجمة عن التأثيرات التراكمية والتأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية غير مفهومة جيدا في كثير من الحالات. وفي هذا الصدد، لا بد من تحسين الفهم لاتخاذ قرارات سياسية وتجارية ملائمة.

٥١ - ولا تزال هناك ثغرات هامة فيما يتعلق بمعرفة جوانب كثيرة من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية^(٤). وهناك أيضا ثغرة فيما يتعلق بفهم الأنواع وتنوع الموارد البحرية. وتوجد ثغرات في البيانات والمعارف فيما يتعلق بالتلوث، بما في ذلك جميع جوانب دورة حياة الحطام البحري، واللدائن واللدائن الدقيقة، والفلزات الثقيلة، والمواد الخطرة الأخرى. وما زال النطاق الدقيق لآثار تحمض المحيطات على البيئة البحرية غير معروف. وما زال الفهم العلمي لفعالية تدابير الحفظ وأثرها محدودا، بما في ذلك ما يتعلق بمنافعها الاجتماعية والاقتصادية والكيفية التي تؤثر بها الأنشطة البشرية في البحر والبر في فعاليتها^(٤). والمعرفة العلمية المحدودة بالمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية تعني عدم إمكانية التنبؤ بمدى الآثار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في تلك المناطق وبمحدود إنتاجيتها والمدة اللازمة لتعافيها (انظر الوثيقة A/66/70).

٥٢ - وعلى الرغم من أن رصد المحيطات مهمة تتولاها عدة عمليات، غالبا ما تختلف البروتوكولات المستخدمة، مما يحول دون إجراء مقارنات ودون تنسيق البيانات فتظهر حاجة ماسة إلى إقامة صلة فعالة بين العلم والسياسة على جميع المستويات (انظر A/65/69/Add.1). ويوفر التقييم المتكامل العالمي الأول للبيئة البحرية وعمليات التقييم المستقبلية في إطار العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، فرصاً مناسبة للمساعدة على سدّ تلك الثغرات على الصعيد العالمي.

٥٣ - ويجب أن تطبق علوم المحيطات نهجاً شاملاً لفهم ومعالجة الآثار التراكمية لمختلف التهديدات مثل تغير المناخ والتلوث والتحات الساحلي والإفراط في صيد الأسماك. ويمكن أن يتضمن ذلك تعزيز رصد المحيطات، بما يشمل البناء على الشبكات القائمة وتوسيعها. وهناك فرص لتعزيز البحوث المتعددة التخصصات تجمع علماء متخصصين في الطبيعة والاجتماع مع

(١٤) انظر وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP/CBD/COP/DEC/XII/1.

أصحاب المعارف التقليدية والتجريبية ذات الصلة لتحسين فهم طبيعة التفاعلات المعقدة بين البشر والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. وهناك حاجة إلى قواعد بيانات شاملة على جميع المستويات، وكذلك إلى برامج تزيد الإلمام بمسائل المحيطات في مجتمعات الممارسين من أجل تبادل الخبرات داخل المناطق وفيما بينها.

٥٤ - ولا يزال هناك ضعف في بحوث المحيطات أو ما يتصل بها من خدمات والحصول على البيانات والمعلومات العلمية الكافية ذات المصدقية في معظم البلدان بسبب تكلفتها المرتفعة. فقليلة هي السياسات الوطنية المتعلقة ببحوث المحيطات التي تهدف إلى دعم خطط التنمية المستدامة.

٥٥ - وأخيراً، هناك ثغرة في قدرتنا على قياس التقدم المحرز بصورة فعالة في مجالات عديدة من مجالات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من وضع مؤشرات لجميع الغايات المدرجة ضمن الهدف ١٤، يشكل جمع البيانات تحدياً بالنسبة للعديد من هذه المؤشرات. وفي الوقت الراهن، تتضمن قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة معلومات بشأن مؤشرين اثنين فقط للغايات المدرجة ضمن الهدف ١٤^(١٥).

٥٦ - ويؤيد الجزء الرابع عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار نقل التكنولوجيا البحرية تأييداً واضحاً. وعلى الرغم من عدم وجود آلية عالمية لتيسير أنشطة النقل، تنفذ هذه الأنشطة من خلال التعاون الثنائي بين الدول ومن خلال هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية مثل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والسلطة الدولية لقاع البحار وغيرها^(١٦). وتدعم الجزء الرابع عشر من الاتفاقية وثيقة مرجعية وتوجيهية هي المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية ويُشار إليها إشارة مباشرة في الغاية ١٤-أ. ومعظم الدول النامية غير مجهزة بصورة كافية لكي تتمكن من الاستفادة بالكامل من الأنشطة والموارد المتعلقة بالمحيطات ومعالجة الآثار في البيئة البحرية، وهي تواصل الإعراب عن الحاجة إلى نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية (انظر A/65/69).

(١٥) المؤشران ١٤-٤ و ١٤-٥-١٤ (<http://unstats.un.org/sdgs/indicators/database>).

(١٦) التقارير السنوية للأمم المتحدة عن المحيطات وقانون البحار وتقرير عن نقل المعلومات والبيانات التي تغطي مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالمحيطات من خلال قواعد البيانات ونظم المعلومات الجغرافية، والعديد منها متاح على شبكة الإنترنت. ولكن المعلومات بشأن ممارسات الدول المتعلقة بنقل المعدات والأدوات والسفن ليست متاحة.

٥٧ - وشجعت الدول على زيادة استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية (انظر القرار ٢٣٥/٧٠). واقترح أن تُعدّ قناة مخصصة للمحيطات تبث مواد تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا في إطار آلية تيسير التكنولوجيا التي صدر فيها تكليف بموجب الفقرة ١٢٣ من خطة عمل أديس أبابا (انظر القرار ٣١٣/٦٩، المرفق).

الغاية ١٤-ب: توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق

٥٨ - تشير التقديرات إلى أن الصيادين الحرفيين والعمال المرتبطين بهم يشكلون أكثر من ٩٠ في المائة من الأشخاص العاملين في مصائد الأسماك والأنشطة المتصلة بها على الصعيد العالمي، رغم أنهم يصطادون أقل من ٣٥ في المائة من الصيد العالمي^(١٧). وفي بعض البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، توفر مصائد الأسماك الصغيرة الحجم أكثر من ٦٠ في المائة من مصدر البروتين. وتعتمد شعوب أصلية كثيرة ومجتمعاتها المحلية أيضاً على مصائد الأسماك الصغيرة الحجم. وفي غالب الأحيان، يُستخفّ بدور مصائد الأسماك الحرفية في الأمن الغذائي والتغذية أو يتم تجاهله، ونادراً ما يبلغ عن منتجات هذه المصائد بصورة منفصلة في إحصاءات الصيد الوطنية^(٤). وتسعى الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، التي وُضعت في عام ٢٠١٤، إلى تحسين مساهمة مصائد الأسماك الصغيرة الحجم في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والنمو الاقتصادي (انظر A/69/71).

٥٩ - ويواجه الصيادون الحرفيون تحديات في الوصول إلى الموارد البحرية والأسواق، ولذلك يلزم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها تنفيذ سياسات تحسّن النشاط التجاري دون زيادة الضغط على المصائد، وتحسين فرص الحصول على التعليم من أجل تعزيز تنمية المجتمعات والتمكين لها وإجراء تغييرات قانونية يمكن أن تعود بالفائدة على مصائد الأسماك الصغيرة الحجم. ويصعب على صغار الصيادين الحرفيين أن يكفلوا التجانس في الممارسات المتعلقة بالنوعية والسلامة والمناولة، وفي النقل والتغليف. وعادةً ما تكون المنتجات الزراعية والسلمكية أكثر عرضة للتدابير غير الجمركية مقارنةً بالسلع المصنوعة، ويعزى ذلك جزئياً إلى التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

(١٧) World Bank, *Trade in Fishing Services: Emerging Perspectives on Foreign Fishing Arrangements*, Environmental and Natural Resources Global Practice Discussion Paper, No. 1 (Washington, D.C., 2014).

٦٠ - ويمكن أن يساعد نقل التكنولوجيا المتعلقة بالصيد ونشرها، ومنح إمكانية وصول تفضيلي إلى مناطق صيد الأسماك الساحلية، المجتمعات المحلية على جني فوائد أكبر من الموارد البحرية في مناطقها. ويمكن أن تحسن الشراكات، التي تركز على بناء القدرات والمساعدة التقنية، قدرات المجتمعات المحلية وأن تمكنها من المشاركة على نحو أكمل في إدارة الموارد.

٦١ - وسيكون دعم المصائد الحرفية أكثر فعالية بتعزيز التنسيق والتعاون بين جميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية. ويمكن أن تشجع مبادرة المعونة لصالح التجارة والجهود الأخرى على التصدير ووضع استراتيجيات لإضافة القيمة لصغار الصيادين والصيادين الحرفيين.

الغاية ١٤-ج: تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداماً مستداماً عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة ١٥٨ من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"

٦٢ - الإطار القانوني للمحيطات إطار معقد، وسيحدث تنفيذه الفعال أثراً حاسماً في التقدم في جميع المجالات التي تغطيها الغايات المدرجة في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وقد أحرز تقدم مشجع في تنفيذ الإطار القانوني الدولي للمحيطات والبحار. وفي العديد من المجالات، اعتمدت صكوك عالمية وإقليمية، مشفوعة في بعض الحالات بمبادئ توجيهية تقنية لتنفيذها وبأدوات إدارية ذات صلة، ووضعت أحكام الاتفاقية موضع التنفيذ^(١٨).

٦٣ - وهناك مجموعة واسعة من الصكوك القانونية الدولية التي تغطي جوانب عديدة لإدارة المحيطات. وتكتمل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقاتها التنفيذية بصكوك دولية عديدة، منها معاهدات عالمية متعلقة بمصائد الأسماك المستدامة، والتلوث من السفن، والسلامة البحرية، والتلوث الجوي، وتسرب المواد الخطرة إلى البيئة، وحماية بعض الأنواع أو الموائل، والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن مجموعة من الصكوك القانونية غير الملزمة كذلك أهدافاً وغايات بدءاً من الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة المتعاقبة للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة وقرارات الجمعية العامة السنوية بشأن المحيطات وقانون البحار واستخدام مصائد الأسماك ووصولاً إلى المبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك وبرامج العمل.

٦٤ - ولكن لم تنضم الدول الأعضاء كافة إلى كل الصكوك ذات الصلة. وفي بعض الحالات، أدى تدني مستويات المشاركة إلى عدم دخول هذه الصكوك حيز النفاذ أو إلى تأخير نفاذها. وتُبدل الجهود لمساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها أو الانضمام إلى الصكوك ذات الصلة. وقد شجعت الجمعية العامة الدول التي لم تنضم بعد إلى الصكوك ذات الصلة،

(١٨) انظر A/69/71/Add.1 وتقارير الأمين العام السنوية الأخرى عن المحيطات وقانون البحار.

بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية، على الانضمام إليها، ودأبت على مناشدة الدول أيضاً بتنفيذ التزاماتها.

٦٥ - وبذلت جهود متواصلة من أجل تعزيز الإطار القانوني الدولي للمحيطات والبحار بصكوك إضافية لمواجهة التحديات الناشئة. وعلى وجه التحديد، قررت الجمعية العامة وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وأنشأت لجنة تحضيرية لهذه الغاية. وشرعت السلطة الدولية لقاع البحار في وضع أنظمة لإدارة آثار التعدين في قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها.

٦٦ - ولكن من الواضح أن الامتثال الفعال لهذه الأحكام وإنفاذها لا يزالان يشكلان تحدياً، بالنسبة إلى البلدان النامية على وجه الخصوص، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. ورغم أن عمليات استعراض التنفيذ قد أُجريت، لا تزال التقييمات ناقصة بسبب تدني مستوى الاستجابة لشروط الإبلاغ وقلة المعلومات المتاحة بشأن طريقة وفاء الدول بواجباتها في إطار الصكوك الملزمة قانوناً وما إذا كانت الدول قد استجابت للدعوات إلى اتخاذ إجراءات التي أطلقتها الجمعية العامة وغيرها من هيئات إدارة المنظمات الدولية المختصة. وبالإضافة إلى ذلك، نادراً ما تستخدم آليات الامتثال، حيثما وجدت، أو لا تستخدم إلى أقصى حدّ.

٦٧ - وفي هذا السياق، تبذل الدول والمنظمات الدولية المختصة وأمانات الصكوك المختلفة والمجتمع المدني جهوداً مكثفة من أجل بناء القدرات البشرية والتوعية بالتزامات الدول بموجب الصكوك المختلفة، ولكن التحديات لا تزال قائمة، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا.

٦٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، تكمل الصكوك العالمية بعدد من الصكوك، منها الاتفاقيات التي تنشأ بموجبها منظمات أو ترتيبات إقليمية معنية بإدارة مصائد الأسماك^(١٩) واتفاقيات البحار الإقليمية^(٢٠). وقد اعتمد العديد من اتفاقيات البحار الإقليمية بروتوكولات وخطط عمل ذات صلة تعالج مختلف مصادر التلوث، وفي حالات قليلة تتناول مسائل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. بيد أن المعلومات عن مستوى تنفيذ هذه البروتوكولات غير كافية في مناطق عدة. وصاغت أطراف اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية توجيهات استراتيجية مشتركة للبحار الإقليمية من أجل ربط الأنشطة الإقليمية بالعمليات العالمية.

(١٩) قائمة متاحة على الرابط التالي <http://www.fao.org/fishery/rfb/search/ar>.

(٢٠) انظر الرابط التالي <http://drustage.unep.org/regionalseas/node/292>.

٦٩ - ويمكن تيسير التعاون وتحفيزه عن طريق إجراء حوار على الصعيد العالمي وتبادل الخبرات بين المناطق. وخير مثال على ذلك هو التعاون بين اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية وهيئات مصائد الأسماك الإقليمية الذي ثبت أنه مفيد في النهوض بالنهج المراعية للنظام الإيكولوجي، وأدى إلى وضع اتفاقات مثل الترتيب الجماعي بين لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ومذكرة التفاهم بين خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

٧٠ - ويتأثر تنفيذ الالتزامات العالمية كذلك بالأطر التنظيمية والإدارية الوطنية، رغم الدعوات إلى اعتماد إدارة متكاملة في سياق نهج يراعي النظام الإيكولوجي^(٢١). ولا تزال السياسات المتعلقة بشؤون المحيطات مجزأة إلى حد كبير في العديد من الدول وكثيراً ما يعاني تنفيذها من قصور في التنسيق بين القطاعات وقيود ناجمة عن تضارب المصالح. وعلى وجه التحديد، برزت مشكلة هي الافتقار إلى التنسيق بين قطاعي مصائد الأسماك وتربية المائيات وقطاعي التنوع البيولوجي والحفظ.

التمويل

٧١ - لا يزال توافر التمويل المطرد لدعم الأنشطة المتصلة بالمحيطات، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات لدعم التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة، يشكل تحدياً في العديد من المجالات التي تغطيها الغايات المدرجة ضمن الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وفي حين استفادت جهود البلدان النامية لتنفيذ عدد من الاتفاقات المتعددة الأطراف المعتمدة في السنوات الأخيرة من الموارد المالية المخصصة في إطار آلية مالية محددة^(٢٢)، فإن الأنشطة الرامية إلى دعم تنفيذ الاتفاقية ظلت تعتمد إلى حد كبير على التبرعات المقدمة من الدول والمنظمات الحكومية الدولية والجهات المانحة وعلى التعاون الثنائي.

٧٢ - وتشمل ثغرات التمويل الإضافية المحددة في البيانات المقدمة لإعداد هذه المذكرة: الافتقار إلى التمويل لزيادة وتسريع خطى التقدم نحو تحقيق الغاية ١٤-٥، المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية؛ وعدم وجود التزام استراتيجي من الجهات المانحة في مجال الحد من تدفق اللدائن/الحطام البحري إلى المحيطات، من خلال تطبيق إدارة متكاملة "دائرية" لسلسلة الإمداد باللدائن في سبيل تقليلها واسترجاعها وإعادة استعمالها أكثر؛ والافتقار إلى أدوات التمويل المستدام لتدابير إدارة وحفظ النظم الإيكولوجية على جميع المستويات؛ ووجود

٢١) Emily Darling and Isabelle Côté, "Quantifying the evidence for ecological synergies", in *Ecology Letters*, vol. 11, No. 12 (September 2008).

٢٢) انظر، على سبيل المثال، اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، الجزء السابع.

ثغرات في التمويل لبناء القدرات واستحداث وتوسيع نطاق نظم منح الشهادات للتصديق على الأغذية البحرية (صيد الأسماك غير المستزرعة وتربية المائيات) ومراعاة البيئة في سلاسل إمدادات الأغذية البحرية؛ والافتقار إلى الموارد الكافية لتنفيذ أدوات الإدارة القائمة على أساس المنطقة ورصدها ومراقبتها والإشراف عليها. وتوجد أيضا تحديات فيما يتعلق بتعبئة التمويل العام الوطني لدعم السياسات المتكاملة.

٧٣ - ويلزم النظر في سبل تمويل جديدة ومبتكرة. فعلى سبيل المثال، يمكن لابتكارات تقوم على مبدأ "الملوث يدفع" وتدمج الصلة بين البر والبحر أن تتيح تخصيص الأموال لإجراءات إعادة الوسط البحري إلى سابق عهده وحفظ الموارد فيه. ويمكن أن تساعد تحليلات الثغرات في وضع استراتيجيات وطنية للتمويل المستدام تُوجه نحو التمويل الطويل الأجل لتدابير الحفظ. وقد اقترح أن يحاول مرفق البيئة العالمية، في مرحلته المقبلة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، بشكل صريح تقديم الدعم المالي للبلدان النامية للحصول على المساعدة التقنية وبناء القدرات اللازمة لإدراج قواعد جديدة بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك في السياسات والتشريعات الوطنية والإقليمية ذات الصلة، وبناء قدراتها في مجالات الرصد والامتثال والإنفاذ.

بناء القدرات

٧٤ - كثيرا ما تحول الثغرات في القدرات دون استفادة البلدان النامية بشكل كامل مما يمكن أن تتيحه المحيطات لها، وتحد من قدرتها على معالجة العوامل التي تؤدي إلى تدهور المحيطات وعلى تعزيز قدرات المؤسسات العامة في مجال التنسيق والرصد^(٤). وتختلف الاحتياجات من القدرات من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، كما تحتاج التدخلات المتعلقة بالقدرات إلى مراعاة الأولويات المحلية.

٧٥ - وفيما يتعلق بالعلوم البحرية، حدد التقييم المتكامل العالمي الأول للبيئة البحرية احتياجات تنمية القدرات التالية المشتركة بين جميع المناطق: (أ) إمكانية الوصول إلى البيانات وتبادل البيانات؛ (ب) توفير فرص التوجيه والتدريب لعلماء وممارسين أقل خبرة؛ (ج) جمع البيانات ورسم خرائط الموائل البحرية للاسترشاد بها في إدارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك؛ (د) الحاجة إلى تحسين القدرات الفنية لتقييم المسائل الاجتماعية الاقتصادية؛ (هـ) الافتقار إلى القدرة على إجراء تقييمات متكاملة لخدمات النظم الإيكولوجية^(٢٣). وهناك أيضا حاجة شديدة إلى بناء القدرات فيما يتعلق بتحمض المحيطات، وهو مجال دراسي جديد نسبيا (انظر الوثيقة A/68/71). ويلزم أيضا تطوير قدرات كبيرة ليتسنى للبلدان التعاون في القضايا العابرة للحدود.

(٢٣) انظر، United Nations, "The First Global Integrated Marine Assessment: World Ocean Assessment I" (2016), chap. 32.

٧٦ - وجرى تحديد احتياجات لبناء القدرات في طائفة واسعة من المجالات، منها: العلوم البحرية؛ والتطبيق الموحد والمتسق لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وترسيم حدود المناطق البحرية وتعيينها؛ والإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار ونهج النظم الإيكولوجية؛ وحفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها؛ وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة؛ والاستخدام المستدام للموارد غير الحية وتطوير الطاقة البحرية المتجددة؛ والمحافظة على البيئة البحرية وحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية والبحرية؛ وتغير المناخ والمحيطات؛ وتحمض المحيطات؛ والنقل البحري والملاحة البحرية؛ والأمن البحري؛ وحماية القطع الأثرية والتاريخية؛ وتسوية المنازعات (انظر A/65/69). وقد نوهت الجمعية العامة بالحاجة الماسة إلى تكثيف الجهود لبناء قدرات البلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وكذلك الدول الأفريقية الساحلية (انظر القرار ٢٣٥/٧٠). وبالإضافة إلى المساعدة التقليدية في تنمية القدرات في إطار التعاون بين الشمال والجنوب، هناك إمكانية لتعزيز شراكات لتنمية القدرات ستحشد التعاون بين بلدان الجنوب.

٧٧ - وعلاوة على ذلك، أكدت البيانات المقدمة لإعداد هذه المذكرة وجود ثغرات على المستويين الوطني والمحلي في القدرات اللازمة لتحديد المناطق البحرية المحمية بطرق علمية، ووضع خطط لإدارتها^(٤). ومن الضروري أيضاً بناء القدرات لوضع خطط لإدارة المناطق الساحلية ومصائد الأسماك وتنفيذها. وإضافة إلى ذلك، ستعزز تنمية القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها لغرض عمليات إدارة مصائد الأسماك التي تفتقر إلى البيانات جهود صغار الصيادين وصيادي المناطق الساحلية^(٤). وتمثل التجارة في مصائد الأسماك مجالاً آخر ذا أولوية للاستفادة من أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات. وتشمل الفرص الإضافية إنشاء آلية علمية لأنشطة تنمية القدرات في مجال علوم المحيطات، وتقديم الدعم التقني لوضع خطط وطنية لبحوث المحيطات وإنشاء مراكز تدريب إقليمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثاً - إقامة الشراكات

٧٨ - ثمة عدد كبير من الشراكات التي تغطي مختلف جوانب الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وقد كشف في البيانات المقدمة لإعداد هذه المذكرة عن أكثر من ١٦٠ شراكة^(٥)، تشارك فيها مجموعة من أصحاب المصلحة وتتبع فيها مجموعة من الطرائق. ويضم أصحاب المصلحة الدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والمؤسسات العلمية، والشبكات والمشاريع، والمؤسسات وغيرها من

(٢٤) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، آفاق التنمية الزراعية والريفية في الأمريكتين: منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٠ (سانتياغو، ٢٠١٠).

(٢٥) ترد قائمة بذلك في: <https://oceanconference.un.org/documents>.

كيانات القطاع الخاص. وتشترك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في العديد من الشراكات، وكثيرا ما يكون ذلك في مجالات لها علاقة بإحدى ولاياتها الأساسية. ويسهم بعض الشراكات في الربط بين العلوم والسياسات^(٢٦).

٧٩ - وفيما يتعلق بالتركيز، عادة ما تغطي الشراكات القائمة إحدى الغايات المدرجة في إطار الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، أو بعدا محددًا من أبعاد إحدى الغايات. فعلى سبيل المثال، هناك مجموعة من الشراكات التي تهدف إلى معالجة جوانب محددة من التلوث البحري. وبعض الشراكات، ولا سيما تلك المتعلقة بالغايتين ١٤-أ و ١٤-ج، تتناول أيضا مجالات تغطيها غايات أخرى. وتركز الشراكات القائمة على جملة أمور من بينها: البحث العلمي وتبادل المعارف؛ وبناء القدرات المتصلة بتنفيذ أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية؛ وبناء القدرات المتصلة بمكافحة التلوث، ونهج النظم الإيكولوجية، والإدارة القائمة على أساس المنطقة، وإدارة مصائد الأسماك؛ ووضع وتنفيذ تدابير الحفظ، بما في ذلك إنشاء المناطق البحرية المحمية؛ والتلوث البحري؛ والتثقيف والتوعية بشأن المحيطات؛ وإيجاد أدوات واستراتيجيات جديدة للتمويل؛ واستخدام تدابير الحفظ كأدوات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ والاستخدام المستدام للمحيطات وتنميتها لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

٨٠ - وتشير البيانات المقدمة لإعداد هذه المذكرة إلى أن نطاق تغطية الشراكات القائمة فيها تفاوت بين المجالات التي تغطيها الغايات. فنحو ٤٠ شراكة لها صلة بالعلم والتكنولوجيا، ويتناول أكثر من ٧٠ شراكة مختلف أبعاد "الاقتصاد الأزرق" و "النمو الأزرق"، وكلها يمكن أن تكون ذات صلة بالغاية ١٤-٧. ومع ذلك، ففي حين أن أكثر من ١٠ شراكات تتناول تحديدا تحمض المحيطات، يبدو أن شراكات قليلة تركز على تنفيذ القانون الدولي وتحقيق إمكانية وصول صغار الصيادين إلى الموارد والأسواق. ولم يتم إيراد أي شراكة قائمة تركز على الإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك في البيانات المقدمة لإعداد هذه المذكرة.

٨١ - وستكون هناك حاجة إلى القيام بمزيد من العمل لتقييم أثر الشراكات القائمة، لا سيما في مجالات الغايات التي يبدو أنها تستفيد من تغطية جيدة. وبالنسبة لبعض المجالات التي تغطيها الغايات، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والمنافع المتأتية من الموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، فإن العدد الكبير نسبيا من الشراكات القائمة قد يخفي التحزؤ أو الازدواجية.

(٢٦) على سبيل المثال، توجد ثلاث شراكات في إطار برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، تركز على التلوث فيما يتعلق بالمغذيات والقمامة ومياه الصرف الصحي، على التوالي.

٨٢ - وتضمنت الإسهامات في هذه المذكرة عدة اقتراحات بشأن مجالات يمكن فيها إقامة شراكات جديدة. فعلى سبيل المثال، هناك مجال، فيما يتعلق بالتلوث البحري، لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل زيادة الوعي لدى المصنعين والموزعين والمستهلكين وغيرهم، مما يؤدي إلى الدفع بتطوير بدائل أفضل، وتغيير سلوك المستهلكين، وتشجيع إعادة التدوير. وتتيح الغاية ١٤-٣ فرصة لزيادة تنسيق الأعمال الجارية والمقررة فيما يتعلق بتحمض المحيطات ولتحديد فرص تعزيز التعاون للاستفادة من الجهود القائمة وإقامة شراكات جديدة.

٨٣ - ويمكن أن تعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص تطوير ما يلزم من الهياكل الأساسية والابتكارات التقنية فيما يتعلق بإدارة مصائد الأسماك المستدامة. ومن أجل تحقيق الغاية ١٤-٥، يتعين إقامة مزيد من شراكات "المربحة للجميع" بين كافة أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بتدابير حفظ الموارد البحرية القائمة على أساس المنطقة.

٨٤ - ويمكن أن تعزز الشراكات كذلك قدرات المؤسسات العامة في مجال اتساق السياسات، والتنسيق المؤسسي، والتعاون، والإعلام والاتصال، والرصد. وعلى الصعيد الوطني، يمكن أن تساعد الشراكات، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، الحكومات الوطنية في تحديد الإعانات الضارة المستهدفة في الغاية ١٤-٦. ويمكن أن تساعد الشراكات مع المكاتب الإحصائية الوطنية وهيئات مصائد الأسماك ذات الصلة على تحسين الإبلاغ عن الإعانات، وهي خطوة حاسمة لسد الثغرات في البيانات.

٨٥ - وأشار إلى أن الشراكات الجديدة يمكن أن تركز على أنشطة بناء القدرات، وبخاصة في البلدان النامية، في مجال البحوث العلمية البحرية، وكذلك في مجال نقل التكنولوجيا البحرية. ويمكن أن تحقق الشراكات الاستراتيجية بين كيانات الأمم المتحدة والجامعات والمؤسسات البحثية قيمة مضافة في الجهود الرامية إلى سد الثغرات القائمة على صعيد القدرات. وفي حالة الشراكات المتصلة بالعلوم، يمكن أن جعل المراكز الإقليمية أو دون الإقليمية مراكز تقدم مجموعة من الأنشطة تغطي كامل نطاق الاحتياجات المتعلقة بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من بناء القدرات. ومما لا شك فيه أن الصيادين الحرفيين ومجتمعات الصيد الحرفي يمكن أن يستفيدا من شراكات بناء القدرات في عدد من المجالات.

٨٦ - ويبدو أن هناك فرصا لإقامة شراكات إضافية تهدف إلى المساعدة على وضع سياسات أو تشريعات أو أنظمة ملائمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وشراكات تهدف إلى بناء القدرات اللازمة للرصد والمراقبة والإشراف والإنفاذ. كما يبدو أن هناك حاجة إلى شراكات شاملة لعدة قطاعات تكون موجهة نحو تلك الغايات.

رابعاً - المواضيع الممكن بحثها في الجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات

٨٧ - بغية معالجة تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة، من المهم أن تعالج الجلسات الحوارية السبع المتعلقة بإقامة الشراكات جميع الغايات التي تندرج في إطار الهدف ١٤. ويتطلب ذلك بلورة مجموعات مواضيع مناسبة تتناول عدة غايات بالاقتران مع بعضها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تُقترح المواضيع التالية:

- ١ - معالجة التلوث البحري (الغاية ١٤-١)
- ٢ - إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها وحفظها وإعادةها إلى ما كانت عليه (الغايتان ١٤-٢ و ١٤-٥)
- ٣ - تقليل حمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره (الغاية ١٤-٣)
- ٤ - جعل مصائد الأسماك مستدامة (الغايتان ١٤-٤ و ١٤-٦)
- ٥ - زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وتوفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق (الغايتان ١٤-٧ و ١٤-ب)
- ٦ - زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية (الغاية ١٤-أ)
- ٧ - تنفيذ القانون الدولي، مجسداً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (الغاية ١٤-ج)

خامساً - الاستنتاجات

٨٨ - سيتطلب الحفاظ على نوعية الحياة التي توفرها المحيطات للبشرية مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة نظمها الإيكولوجية إحداث تغيير جذري في طريقة البشر في النظر إلى المحيطات والبحار والموارد البحرية وإدارتها واستخدامها. ومن شأن مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة أن يوفر زخماً لحفز الإجراءات المتضافرة والتعاونية، من خلال الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة، من أجل معالجة الأبعاد المتعددة الأوجه للهدف ١٤. ومن خلال القيام بذلك، من المتوقع أن يسهم المؤتمر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ويقدم إسهامات قوية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في دورته التي ستعقد في عام ٢٠١٧.

المرفق

المساهمون

الكيانات التابعة للأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات

المنظمة البحرية الدولية

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البنك الدولي

المنظمات الأخرى

السلطة الدولية لقاع البحار

منظمة التجارة العالمية